

مشروع الدكتور البهبودي في تهذيب الحديث عند الإمامية - مراجعة نقدية -

الأستاذ المساعد الدكتور
علي عبد الحسين مظفر

الباحث
عقيل عبد زيد جويد

مشروع الدكتور البهودي في تهذيب الحديث عند الإمامية - مراجعة نقدية -

الأستاذ المساعد الدكتور

الباحث

علي عبد الحسين مظفر

عقيل عبد زيد

جويد

ملخص البحث:

أنصب المشروع التهذيبي للدكتور البهبودي على مصادر الحديث الأساسية عند الإمامية (الكتب الأربعة) . والذي يهمننا في تجربته هو ما طرح من نظرية في تهذيب الحديث تنطبق . لو صحت . على جميع كتبهم الحديثية. وقد بين نظريته من خلال كتابه معرفة الحديث. وطبقها في كتابه الآخر صحيح الكافي. وأساس نظريته هو إن طريقة علماء الحديث من زمن الشيخ الطوسي إلى يومنا هذا، طريقة غير حصينة يمكن اختراقها بسهولة من قبل المندسين، مما يولد الشك في المرويات التي لا تتوفر على شروط الأقدمين في الرواية المقتصرة على السماع والقراءة المباشرين والمناولة لعدم جدوى طريقة المتأخرين من زمن جمال الدين بن طاووس (ت ٦٧٣هـ) إلى عصرنا الحاضر في تصنيف الحديث إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف، وعدم فعاليته في مواجهة الغش والتزوير.

إنّ أوضح نقاط الضعف في هذا المشروع هو إيكال البت في سلامة الحديث وسقمه إلى نظر رجال الجرح والتعديل في متن الحديث (وليس في سنده كما هو الطبيعي في الأمر). وبالتالي الحكم عليه بالضعف لمجرد مخالفته قواعدهم المعرفية. الأمر الذي يفتح الباب أمام اختلاف اشنع بكثير من الذي صورته. ذلك أن فتح الباب لتسقيط الحديث بلا قيود أشد خطورة من الدس المقيد بكل قيود رجال الجرح والتعديل، إن هذا المشروع يغفل . ربما عن حسن نية الحكمة في رواية الحديث وتعاطي العلماء معه مع علمهم بما ينطوي عليه من احتمالات عدم مطابقة الواقع الأمر الذي تكفل هذا البحث بتجليته. فالحياة العلمية والعملية والاقتصادية تعتمد على الأخذ بالاحتمال الراجح، ولا تهمل المعطيات العلمية والعملية لمجرد احتمال المخالفة للواقع. إن حقيقة كون البهبودي أكاديمياً متخصصاً في علم الحديث لم يكن كافياً لانتقاله من مرحلة التوصيف إلى مرحلة التقويم وإصدار الأحكام فلذلك أدوات ومقدمات عند المجتهدين لم يتوفر البهبودي حتى إلى القليل منها لعدم كون البهبودي حوزياً لذلك لاحظوا عليه بوضوح وقوعه في الخلط بين الذي لم يثبت سنده وبين الموضوع أو المجهول، حيث حسب البهبودي أن كل رواية غير صحيحة مجعولة وموضوعة. والفرق واضح . عند المجتهدين بين الموضوع والضعيف. فقد يطابق الضعيف الواقع فلا يكون موضوعاً. وقد يخالف الصحيح الحقيقة فيكون مجعولاً. هذا فضلاً عن وجود

طرق صحيحة . في كتب أخرى غير الكافي . إلى الأخبار التي ضعفها، فكيف جاز له أن معدّها موضوعاً لمجرد أن متنها لم يرق له أو أن سندها في هذا الكتاب لم يكن تاماً بنظره.

المقدمة:

مع أنّ الدكتور محمد باقر البهبودي^(١) هو المحقق لـ ٤٥ مجلداً من مجلدات البحار (١١٠)، إلا أن مشروعه التهذيبي انصب على الكتب الأربعة لا على مرويات بحار الأنوار. والذي يهمننا في تجربته هو ما طرحه من نظرية في تهذيب الحديث تنطبق -لو صحت- على جميع كتبنا الحديثية. وقد بين نظريته من خلال كتابه معرفة الحديث، وكان كتابه "صحيح الكافي" تطبيقاً لهذه النظرية:

وتتلخص نظريته في أمور:

الأول: إن طريقة علماء الحديث من زمن الشيخ الطوسي إلى يومنا هذا، طريقة غير حصينة يمكن اختراقها بسهولة من قبل المندسين، مما يولد الشك في المرويات التي لا تتوفر على شروط الأقدمين في الرواية، المقتصرة على السماع والقراءة المباشرين والمناولة، وهو يعرف الطريقتين من خلال كتابه معرفة الحديث:

طريقة السابقين:

قال: "ولم يكن لأحد أن يأخذ من هذه الأصول والمؤلفات إلا بالمناولة، وهو أن يتناول النسخة الأصلية من مؤلفها فيكتب عنها نسخة صحيحة لنفسه، أو بالسماع، وهو أن يقرأ صاحب الأصل من نسخته، ويكتب الراوي عنه باملأته، أو بالتملك وهو أن يستوهب نسخة الأصل من صاحبها أو يشتريها من ورثته، أو يرثها من أبيه أو جده أو من صديقه بالوصاية الشرعية، بعد أن يسجل على ظهر نسخته أنها خط فلان، أو منقولة عن خط فلان، مقروءة على فلان يرويها عن فلان، أو مأخوذة عن فلان بالوصاية، أو الوراثة أو الابتاع، ليكون ثبت ذلك تذكرة لنفسه ووثيقة للآخرين بعده.

وقد كان أصحابنا الأقدمون يأخذون بهذه السيرة الفنية العلمية بدقة وانتقان من أول أمرهم، ولكل واحد منهم فهرست خاص به وبمكتبته يسجل فيه سماعته، ويثبت فيه أصوله ومؤلفاته وما حوت عليه مكتبته من النسخ، حافظين لتراثهم، راعين لأماناتهم، وقد بقي - والله الحمد والمنة - نموذج من هذه الفهارس الممتعة القيمة، ليشهد على حسن صنيعهم وكريم بلائهم، ويدل على تقواهم في سعيهم مشكورين^(٢).

ثم ذكر فهرس أبو غالب الزراري ورسالته إلى ابنه، وفهرست النجاشي نموذجاً من هذه الفهارس .

طريقة محدثي الدور الثاني:

قال: "وأما في الدور الثاني من نشر الحديث وتدوينه فقد كان جمع من أصحابنا يشترطون في صحة الحديث أن يكون مأخوذاً على وجه السماع والقراءة عملاً بالسيرة التي كانت متداولة بين أخوانهم من أهل

السنة، واعتقاداً منهم بأن قبول الخبر إنما يكون من باب الشهادات والاعترافات، فكما أن الشهادة لا تصح إلا إذا كانت عن شهود وتعقل لما يشهد عليه، فكذلك الحديث لا يصح إلا إذا كان عن سماع وقراءة، ولا يصح السماع والقراءة إلا إذا كان الراوي بالغاً من الرجال، واجداً للدراية والمعرفة، بحيث يعرف معنى الحديث ومغزاه، لا سيما ما يتعلق بالمسائل الغامضة في أبواب الفقه والمعارف.

ولذلك نراهم يقولون: "حدثنا فلان" إذا كان الحديث عندهم عن سماع، ويقولون أخبرنا فلان إذا كان الحديث عندهم عن اجازة، ويقولون: "قال فلان" و "ذكر فلان" و "وجدنا في كتاب فلان" إذا كان الحديث عندهم عن كتابة من دون سماع واجازة، ويقولون: "فلان عن فلان" إذا لم يكن الأمر عندهم واضحاً معلوماً.

وهذه السيرة وإن كانت أحسن واتقن وأدق وامتن، وقد ركن إليها أصحابنا البغداديون ومال إليها بعض أصحابنا الكوفيين والقميين، إلا أنها لا تفيد شيئاً بعدما كان الأقدمون من أصحابنا طراً يأخذون بالسيرة الأولى، كما أنها لا تفيد إخواننا من أهل السنة بعدما كان روايتهم في دور الصحابة والتابعين يخوضون في الحديث خوضاً، ولذلك نراهم معاشر الفرقتين إنما يقولون "حدثنا وأخبرنا" في طبقة أو طبقتين، وإذا ارتفعوا إلى دور الصحابة والتابعين، لا يسعهم إلا أن يقولوا "فلان عن فلان"^(٣).

الثاني: عدم جدوى طريقة المتأخرين من زمن جمال الدين بن طاووس (ت ٦٧٣هـ) إلى عصرنا الحاضر في تصنيف الحديث إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف، وعدم فعاليته في مواجهة الغش والتزوير. قال في المقدمة: "وأما الشيعة الإمامية..... فقد كانوا من أول أمرهم دائبين على تدوين حديثهم، والاحتفاظ بمواريتهم في خفاء واثقين بإبداعها في الزبر والصحائف التي سميت بعد ذلك بالأصول الأربعمئة، وعندما فشا أمرهم وهجمت الغلاة والزنادقة على كيانه مذهبهم، بإلقاء الفتن والأهواء، كان زعماءهم مستعدين للكفاح عن حوزتهم بطرد الرجال الضعفاء واخزاء الزنادقة والغلاة من دون أن يحتاجوا إلى كفاح أزيد من هذا، كما نشهده في كفاح الأقدمين من أصحابنا من عهد الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام.

وأما السيرة التي أخذ بها المتأخرون من أصحابنا من عهد سيدنا جمال الدين بن طاووس (ت ٦٧٣هـ) فليست هي بسيرة جديدة أبدعها، ولا هو أبو عذرها، بل هي سيرة خطتها علماء السنة من إخواننا، حينما نشطوا من عقالهم وأرادوا سد خرومهم في القرن الثاني للهجرة، وفي مقدمهم الحسن بن أبي الحسن البصري (ت ١١٠هـ) وعبد الرحمن بن عمر الأوزاعي الشامي (ت ١٥٧هـ) وشعبة بن الحجاج العتكي الواسطي (ت ١٦٠هـ) وسفيان بن سعيد الثوري الكوفي (ت ١٦١هـ) وأبو عوانة الليثي البصري (ت ١٧٦هـ) ومالك بن أنس المدني (ت ١٧٩هـ) ووكيعة بن الجراح الرؤاسي الكوفي (ت ١٩٦هـ) ونتيجة خطتهم هذه هي

كتاب الصحيح لمحمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) وكتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) والمستدرك لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، مع ما نرى من العجب العجيب من.....والاحاديث المتناقضة المتهافئة، المغايرة للكتاب والسنة.

فبعد ما نرى ونشاهد عيانا أن المبتدعين لهذه السيرة لم يظفروا ببغيتهم في تهذيب سننهم وصحاحهم، مع انهم كانوا أبا عذرها، عارفين بمغزاها مسيطرين على مجراها ومرساها، فكيف نكون بتقليدهم والأخذ بخطتهم ظافرين فائزين، ولذلك نرى الأقدمين من أصحابنا لم يلتفتوا الى هذه السيرة لكونها خائبة خاسرة ولم يركنوا اليها لعدم الغناء بها في سد الخروم الخازية ورد كيد الغلاة والزنادقة^(٤).

ثم استشهد بشاهد واضح على عدم غناء هذه السيرة وفشلها في استبعاد الأحاديث المدسوسة، والشاهد صحيحة حماد بن عيسى الجهنى عن الامام الصادق عليه السلام التي اتفق علماؤنا على صحة سندها واعتمدوا عليها في كتبهم الفقهية، بل وصححها صاحب منتقى الجمان الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت ١٠١١هـ) الذي لا يكتفي برواية الثقة بل يشترط رواية العدلين، وقد رواها الشيخ الصدوق بطريقين: الأول عن ابيه عن سعد بن عبد الله، عن ابراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد عن حماد والثاني: عن ابيه عن محمد بن عيسى بن عبيد، والحسن بن ظريف وعلي بن اسماعيل بن عيسى كلهم عن حماد بن عيسى، أنه قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام يوما: تحسن أن تصلي يا حماد؟ قال: قلت يا سيدي أنا أحفظ كتاب حريز في الصلاة، فقال: لا عليك قم فصل. قال: فقامت بين يديه متوجها إلى القبلة فاستفتحت الصلاة وركعت وسجدت، فقال: يا حماد: لا تحسن أن تصل، ما أقبح بالرجل أن يأتي عليه ستون سنة أو سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة، قال حماد فأصابني في نفسي الذل، فقلت جعلت فداك، فعلمني الصلاة.....الحديث^(٥).

ويعتقد البهبودي ان هذا الحديث مجعول مزور مختلق للأدلة التالية:

أ- ان هذا حماد صرح بأنه اقتصر على رواية عشرين من اصل سبعين سمعها من الصادق عليه السلام كما تقدم عن النجاشي^(٦) والعشرون كلها مروية في كتاب قرب الاسناد للحميري وهذه الرواية ليست منها.

ب- مات حماد بن عيسى سنة ٢٠٩هـ وله نيف وسبعون، نص على ذلك الكشي وابن داود الحلبي، فيكون مولد حماد سنة ١٣٥ ولم يكن له حين وفاة الصادق عليه السلام إلا ثلاث عشرة سنة او نحوها، فاذا كان لقاءه للصادق في صغره فكيف يقول له: "ما أقبح بالرجل أن يأتي عليه ستون سنة أو سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة؟

ت- ما ذكره الامام عليه السلام لحماذ من آداب الصلاة لا يزيد على ما رواه حريز عن الباقر عليه السلام وحماذ يحفظه فلا بد أن يكون قد تأدب بما في هذا الكتاب فلماذا قال له الامام الصادق عليه السلام انك لا تحسن الصلاة.

ثم قال البهيوذي: فكما ترى أيها القاريء الكريم، لا يصح التعلق بالقواعد الجامدة ولا الاعتماد على الضوابط العمياء بأن نقول: "كلما وقع فلان عن فلان فالحديث صحيح، بل اللازم أن نسبر الحديث متنا وسندا بالمداقة التامة كلمة كلمة، طبقا لما خطتها الأقدمون من اصحابنا، فانهم شاهدوا بأنفسهم كيف تلاعبت أيدي الخونة الضلال بمواريتهم ورأوا بأعينهم من أي جانب نزلت النوازل بهم، فيما انهم شهدوا وغبنا، كانوا أبصر وأعرف منا بالفاجعة وعلاجها، ولذلك وجب علينا أن نتابعهم في خطتهم لا نتخطاها^(٧).

هذا اهم ركن من أركان نظرية البهيوذي في تهذيب الحديث (وجوب عدم التخطي عن طريقة الأقدمين ومتابعتهم حرفيا في رواية الحديث).

الثالث: رأى البهيوذي أن مشروعه يواجه مشكلة لوجود روايات صحيحة السند تهدم اسس نظريته فاضطر الى تضعيف جملة من الثقاف ورميهم بالوضع والدس حتى بلغ عددهم في كتبه مائة وخمسين راويا كذابا، متشبها بتضعيفات كتاب ابن الغضائري غير المعتبر عند علمائنا^(٨)، بل المشكوك في نسبته الى صاحبه. ومن الأسماء الكبيرة التي رماها بالضعف، وما كانت قبله متداولة بهذه السمة عند علماء الرجال والحديث من الامامية:

١- أبو حمزة الثمالي^(٩). قال النجاشي: " ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الثمالي، واسم أبي صفية : دينار، مولى : كوفي، ثقة^(١٠)."

وقال الصدوق في المشيخة، عند ذكر طريقه إليه: " أبو حمزة ثابت بن دينار الثمالي،... وتوفي سنة (١٥٠هـ)، وهو ثقة، عدل، قد لقي أربعة من الأئمة علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر عليهم السلام^(١١)."

وفي رجال الكشي حدثني محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الفضل، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: ما فعل أبو حمزة الثمالي؟ قلت: خلفته عليلا، قال: إذا رجعت إليه فاقرأه مني السلام، وأعلمه أنه يموت في شهر كذا في يوم كذا، قال أبو بصير: فقلت: جعلت فداك، والله لقد كان لكم فيه أنس، وكان لكم شيعه. قال: صدقت، ما عندنا خير له. قلت: شيعتكم معكم؟ قال نعم إن هو خاف الله وراقب نبيه وتوقى الذنوب، فإذا هو فعل كان معنا في درجاتنا، قال علي: فرجعنا تلك السنة فما لبث أبو حمزة إلا يسيرا حتى توفي^(١٢).

وعن الفضل بن شاذان، قال : سمعت الثقة يقول : سمعت الرضا عليه السلام يقول : أبو حمزة الثمالي، في زمانه كلقمان (كسلمان) في زمانه، وذلك أنه خدم أربعة منا : علي بن الحسين، ومحمد بن علي وجعفر بن محمد، عليهم السلام، وبرهة من عصر موسى بن جعفر عليه السلام... (١٣).

٢- جابر بن يزيد الجعفي^(١٤). روى الكشي بسند صحيح عن زياد بن أبي الحلال، قال: اختلف أصحابنا في أحاديث جابر الجعفي، فقلت لهم: أسأل أبا عبد الله عليه السلام، فلما دخلت ابتدأني، فقال : رحم الله جابر الجعفي كان يصدق علينا، لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا.^(١٥) قال السيد الخوئي في معجم رجال الحديث: "ان الرجل لابد من عده من الثقات الاجلاء لشهادة علي بن إبراهيم، والشيخ المفيد في رسالته العددية وشهادة ابن الغضائري، على ما حكاه العلامة، ولقول الصادق عليه السلام في صحيحة زياد إنه كان يصدق علينا"^(١٦)، وليس على جابر مطعن حتى ان ابن الغضائري الذي لم يسلم أحد من طعنه قال: إن جابر بن يزيد الجعفي الكوفي، ثقة، في نفسه، ولكن جل من روى عنه ضعيف^(١٧).

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: (قال ابن مهدي عن سفيان : كان جابر الجعفي ورعا في الحديث، ما رأيت أروع منه في الحديث. وقال شعبة : صدوق. وقال يحيى بن أبي بكير، عن شعبة: كان جابر إذا قال: أخبرنا، وحدثنا، وسمعت - فهو من أوثق الناس. وقال وكيع: ما شككتكم في شيء فلا تشكوا أن جابرا الجعفي ثقة. وقال ابن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة : لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك)^(١٨).

وروى الكشي بسنده عن علي بن عبد الله: خرج جابر، ذات يوم، وعلى رأسه قوصره، راكبا قصبه، حتى مر على سكك الكوفة، فجعل الناس يقولون جن جابر، جن جابر، فلبثنا بعد ذلك أياما فإذا كتاب هشام، قد جاء بحمله إليه، قال : فسأل عنه الأمير، فشهدوا عنده أنه قد اختلط، وكتب بذلك إلى هشام، فلم يتعرض له، ثم رجع إلى ما كان من حاله الأولى^(١٩).

وهذا ما دعا النجاشي أن يقول: روى عنه جماعة غمز فيهم، وضعفوا منهم: عمرو ابن شمر، ومفضل بن صالح، ومنخل بن جميل، ويوسف بن يعقوب، وكان في نفسه مختلطا^(٢٠). وذكر السيد الخوئي ان ذلك لا ينافي الوثاقة^(٢١).

٣- المفضل بن عمر الجعفي^(٢٢). قال السيد الخوئي ان المفضل جليل ثقة^(٢٣)، ودافع عنه وناقش ما ذكره فيه من الطعون وقال: " ويكفي في جلاله المفضل تخصيص الإمام الصادق عليه السلام إياه بكتابه المعروف بتوحيد المفضل، وهو الذي سماه النجاشي بكتاب فكر، وفي ذلك دلالة واضحة على أن

المفضل كان من خواص أصحابه ومورد عنايته. فضلاً عن ذلك ما تقدم من توثيق الشيخ المفيد إياه صريحاً، ومن عد الشيخ إياه من السفراء الممدوحين^(٢٤).

٤- عمار بن موسى الساباطي^(٢٥). قال النجاشي: " عمار بن موسى الساباطي، أبو الفضل، مولى، وأخواه قيس وصباح، روى عن أبي عبد الله أبي الحسن عليهما السلام، وكانوا ثقات في الرواية"^(٢٦)، وروى الكشي في رجاله في (٣٦٣) : " عن أبي الحسن (الكاظم) عليه السلام: استوهبت عمارا الساباطي من ربي فوهبه لي"^(٢٧). وقال السيد الخوئي: أنه لا ينبغي الاشكال في وثاقة عمار بن موسى^(٢٨).

٥- محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني^(٢٩). قال النجاشي: ثقة عين كثير الرواية، حسن التصانيف روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام السلام مكاتبة ومشافهة"^(٣٠) وقال ابو العباس بن نوح استاذ النجاشي- في استثناء ابن الوليد لبعض الرواة من رجال نواذر الحكمة ومنهم محمد بن عيسى-: " وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك إلا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رآه فيه، لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة"^(٣١). وقال الكشي: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان يحب العبيدي ويثني عليه ويمدحه ويميل اليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله"^(٣٢)، قال النجاشي: وبحسبك هذا الثناء من الفضل رحمه الله"^(٣٣).

٦- محمد بن خالد البرقي، وثقه الشيخ الطوسي في رجاله في اصحاب الرضا قائلًا: محمد بن خالد البرقي، ثقة^(٣٤).

٧- أحمد بن محمد بن خالد البرقي^(٣٥). قال العلامة الحلي في خلاصة الأقوال: " حمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمان بن محمد بن علي البرقي، منسوب إلى برقة قم، أبو جعفر، كوفي، ثقة غير أنه كثير الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل. قال ابن الغضائري: طعن عليه القميون، وليس الطعن فيه وإنما الطعن فيمن يروي عنه، فإنه كان لا يبالي بمن يأخذ - على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعد عن قم ثم اعاده إليها واعتذر إليه....، ولما توفي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافيا حاسرا ليبرئ نفسه مما قذفه به، وعندني ان روايته مقبولة"^(٣٦).

٨- محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري^(٣٧). قال النجاشي: " محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمي أبو جعفر، كان ثقة في الحديث. إلا أن أصحابنا قالوا : كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي بمن يأخذ وما عليه في نفسه مطعن في شيء"^(٣٨). هذه بعض النماذج من الثقات الذين ضعفهم البهبودي ولا يسع موضوع البحث الاستغراق في هذا الإحصاء..

الرابع: ان المشكلة عند اليهودي لا تكمن في الروايات التي نقلها لنا الضعفاء والكذابون، بل المشكلة أيضا في روايات الصادقين والموثوقين، والسبب في ذلك ظاهرة راجت في القرون الأولى تمثلت بقيام الوضاعين بدس أحاديث على لسان الثقة، ليبقى السند سليما، وهو ما يؤدي الى زعزعة الثقة بروايات الصادق الثقة، ولذلك عقد فصلا سماه الموضوعات على الثقات، معتمدا على نقد المتن مبررا مشروعه بمواجهة الوضع من جانب الغلاة والزنادقة، فاسقط ما رأى فيه قولاً بالقدر والتفويض والجبر، ونصوص الحث على تجويد القرآن وتحسين الصوت بتلاوته ابعادا للناس عن روحه ومعناه، وكذلك نصوص المعجزات الخرافية!!، ونصوص الترغيب في العزلة والزهد والتصوف^(٣٩).

٩- يرى اليهودي ان اختراع روايات قاعدة التسامح في أدلة السنن والتي تؤكد أن من بلغه ثواب عمل فعمله كان له اجره حتى لو لم يقله النبي (ص)، فتح الباب للوضع من جديد وشرعنه، بعدما واجه احمد بن محمد بن عيسى الأشعري ظاهرة الوضع في مدينة قم في القرن الثالث الهجري وكاد ان يجهز عليها^(٤٠).

ينتهي اليهودي الى القول: "فعلى ذلك اللازم على كل محقق يريد ازالة الباطل عن حريم الحق، والمحتوم على كل ناقد أوجب على نفسه اماتة البدع عن صحائف المذهب أن يسبر الجوامع الحديثية وينقدها على هذه الخطة الغنية المباركة، لا يخاف لومة لائم في ذات الله، فاتباعا لهذه الخطة واحياء لأهدافها المقدسة التي هي امنية كل مسلم حر، قمت بأعباء الأمر منذ سنين استعد لهذه المهمة، أولا تأليفا واسعا ومستندا جامعا في معرفة الرجال المجروحين، وصحائفهم الموضوعية، وأصولهم المزورة، لتكون خطتي في رد الحديث وقبوله مصورة امامي، أسير في ضوئها على بصيرة انا ومن اتبعني"^(٤١).

ملاحظات على مشروع اليهودي:

١- أن أوضح نقاط الضعف في هذا المشروع هو ايكال البت في سلامة الحديث وسقمه الى نظر رجال الجرح والتعديل في متن الحديث، والحكم عليه بالضعف لمجرد مخالفة قواعدهم المعرفية. الأمر الذي يفتح الباب امام اختلاف اشنع بكثير من الذي صورته. ذلك أن فتح الباب لتسقيط الحديث بلا قيود اشد خطورة من الدس المقيد بكل قيود رجال الجرح والتعديل.

فلمجرد ان اليهودي -مثلا- لم يرتفع عن النظر الحسي المألوف للحياة، ولم يتجرد عن اسر طبيعته، ولم يدرك ان الكون أوسع من القوانين المادية التي يؤمن بها، يجب ان يحكم على كل الروايات التي تتحدث عن عوالم ما وراء الحس وتدعو الى التجرد عن قبر المألوفات، بالوضع والتزوير

وكذلك يجب الحكم بالسقوط على الروايات التي تحكي مشاهدة بعض اصحاب الأئمة لظواهر غيبية خارجة عن الطبيعة، تصدر من ابسط المرتاضين فضلا عن سادة اولياء الله في الأرض، فكل ذلك عند اليهودي مجرد خرافات، ويجب ان يكون من صنع المتصوفة، ولم يدلنا على رجل من المتصوفة في اسانيد هذه الأخبار، ولم يأت على ذلك ببينة من كتب الرجال، بل انه يتعدى ذلك الى تسقيط كل الأحاديث التي تدعو الى الترغيب في العزلة والزهد، وكأن القرآن لم يدع الى الإيمان بالغيب والآخرة وعدم الاكتراث بالنعيم الدنيوي الزائل الذي وصف في القرآن بأنه لعب ولهو وزينة وتفاخر: [كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ] (٤٢).

فضلاً عن الآيات التي دعت إلى دوام الذكر: [وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ] (٤٣) الى كثير من الآيات الكريمة مما لا يمكن الخوض فيه في بحث موضوعه علم الحديث. فضلاً عن كثير من الأحاديث التي بلغ تواترها الى حد يقطع به جميع علماء المسلمين، وكلها متضمنة لهذه المعارف (٤٤)، وكأن الرجل يفكر بالجرح والتعديل بمعزل عن كل المعارف الاسلامية القرآنية والحديثية والتاريخية والفقهية.

وللإنصاف فإن اليهودي ليس الوحيد في هذا المضمار فقد سبق كثيرون وسيأتي بعده من يتعاطى بهذا النفس مع الحديث، فالمشكلة الأساسية التي يواجهها تهذيب الحديث هو عندما يتخذ الرجالي أو المحدث خلفيته المعرفية اساساً لتقويم الشذوذ في الحديث مضموناً، او الحكم على رجال السند من خلال مضامين مروياتهم. فهنا يتحول المحدث من كونه مأموماً ينقاد لمضمون الحديث عن المعصوم - كما هو المفروض - الى ادعاء كونه اماماً يحكم على الحديث، فيسقط كل ما لا ينطبق على سطح اعتقاده.

ومع ما يتسم به هذا التيار من تأكيد على الشكل الظاهري للمعرفة النصية دون التوغل في المحتوى الداخلي للنص وأبعاده المعرفية العميقة، إلا أنه بسبب انطلاقه من النصوص امتاز عن المدرسة الكلامية، بتأكيده الشديد على الشعائر والآداب والمناسك، فأقام صورة الفعل المعرفي الوجداني، وإن كانت، في الغالب صورة فارغة من محتواها.

فالإيمان ليس حديثاً يروى، ولا منسكاً يؤدي، بل هو ارتباط عميق بالله، يعصف بالوجدان فيختلج النفس من أسر الطبع ويشعل فيها جذوة من الحب لا تنطفئ.

لذلك لم يستطع هؤلاء مواصلة النص فيما يشير إليه من أبعاد تتجاوز الأطر الزمنية للمعرفة، فلم يجد بعض أعلام مدرسة الحديث بداً من حجب كل ما قرأوا فيه الغلو، أو ما يشم منه رائحة الفلسفة أو

التصوف، كحديث الحقيقة لكميل^(٤٥)، أو حديث أمير المؤمنين عن العالم العلوي^(٤٦)، أو بعض فقرات زيارة الجامعة الكبيرة^(٤٧) المروية عن الإمام الهادي عليه السلام.

وحين كان يكشف اختلاف المصادر عن وجود النص المحذوف، أو يأخذ النص طريقه إلى العلن عن طريق بعض الأعلام، الذين لم يمارسوا الانتقائية الأيديولوجية في الرواية، فلن تعد من يعقب على النص من أنصار تلك المدرسة بما يفرغه من مضمونه^(٤٨).

٢- مما يبطل نقد البهودي لطريقة المتأخرين في الرواية بالإجازة من دون سماع أو قراءة، الرواية الصحيحة السند عند جميع علمائنا حيث روى الكليني عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة، قال قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وكانت التقية شديدة فكتبوا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا، فقال: حدثوا بها فإنها حق^(٤٩). وهي تتسف كل ما بناه البهودي، فهي تجيز الرواية بدون سماع أو قراءة مادامت القرائن قد توفرت على صحتها، ولا يقال أنها إجازة خاصة من قبل الإمام عليه السلام وإخبار منه بصحة بعض الكتب فالسائل لم يحدد أسماء تلك الكتب ولا رواتها، فهي إجازة عامة تؤسس قاعدة لرواية الحديث.

٣- أن هذا المشروع يغفل - ربما عن حسن نية - الحكمة في رواية الحديث وتعاطي العلماء معه مع علمهم بما ينطوي عليه من احتمالات عدم مطابقة الواقع، الأمر الذي اطلق عليه الأصوليون مصلحة التسهيل، فلا يرتاب أحد أن المرأة في المدينة المنورة كانت في زمن المعصومين تكتفي في معرفة احكام حيضها ونفاسها بسؤال زوجها الثقة الذي يتلقى الجواب من المعصوم ولا يجب عليها ان تذهب بنفسها الى الامام لتسأله، مع وجود احتمال اشتباه زوجها في فهم الجواب، او نسيانه. إلا أن اعتمادها على هذا الطريق الظني المعتبر عند العقلاء، هو ما يشكل عمدة ادلة حجية خبر الواحد عند الأصوليين (سيرة العقلاء)^(٥٠).

ويكفي في نقض طريقة الرجل التي يزعم بطلان كل ما سواها، ان نذكر حديثا اتفق السنة والشيعه على رواية مضمونه عن علي عليه السلام: "إذا حدثتم بحديث فأسندوه الى الذي حدثكم، فإن كان حقا فلكم وان كان كذبا فعليه"^(٥١).

ومن المسلمات في علم الأصول عند الامامية ان الأخبار المروية عن المعصومين هي طريق علمي الى الواقع، وقد فرقوا في علم الأصول بين دليل العلم والدليل العلمي^(٥٢)، فالرجل يتحدث عن شبهة عفا عليها الزمن من قبل عصر الوحيد البهبهاني^(٥٣) الذي حل عقدة النزاع بين الأخباريين والأصوليين، في بيان حقيقة الحكم الظاهري والحكم الواقعي.

هذا ما يتعلق بروايات الأحكام وأما الروايات المتصلة بالأُمور العقائدية، فأهل العلم من أئمة هذا الفن يعرفون ان روايات الأئمة عليهم السلام مفاتيح لحقائق لا ينفع الانسان ان يقرأها في كتاب او يلقق بها لسانه، من دون ان تمتزج بها روحه، وينالها بأحد مراتب اليقين^(٥٤) التي لا خبر عنها في نظرية اليهودي، فليس في قاموسه مقولة تترجم الإيمان الذي يخالط اللحم والدم كما في حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام: ((وإن الإيمان يخالط لحمك ودمك كما خالط لحمي ودمي))^(٥٥)

أو الإيمان الذي يخلع الروح من البدن كما في خطبة الإمام علي (عليه السلام) لهمام: ((ولولا الاجل الذي كتب لهم لم تستقر أرواحهم في أجسادهم طرفة عين))^(٥٦).

أو الإيمان الذي يخرج المرء عن الموازين بحيث يظنه الناس مجنوناً مخطئاً كما أشار الإمام عليه السلام في نفس الخطبة: ((ينظر إليهم الناظر فيحسبهم مرضى وما بالقوم من مرض ويقول قد خولطوا ولقد خالطهم أمر عظيم))^(٥٧).

٤- ان ضعف الحديث-كما يلاحظ الشيخ السبحاني- لا يعني عدم مطابقته للواقع، فعمل الراوي صادق، ونحن نجعل حاله، وبناء عليه فلا ينبغي طرح الخبر الضعيف مطلقاً^(٥٨) -كما فعل اليهودي حيث حذف من كتاب صحيح الكافي كل الأخبار الضعيفة حذفاً تاماً- اذ ما أدركنا لعل قرائن متفرقة تصح عند علماء آخرين ولم يتوصل اليها اليهودي، تثبت صحة حديث حكم بضعفه بحسب موازينه، ولو اتيج له الاطلاع على تلك القرائن لما حكم بضعفه. بل لا اقل من كون الحديث الضعيف يقوي الحديث الصحيح ويدعمه وقد يصل به الى حد الاستفاضة او التواتر.

٥- لو كان هدف اليهودي مجرد بيان الروايات الصحيحة من الكافي لكان بإمكانه أن يردف الكتاب بملحق، يسرد فيه ارقام الصحيحة ومواضعها، وأما ما قام به من الحذف فمعناه أنه لم يرد الكشف عن الصحيح من الكافي، بل أرد أن تهجر بقية أجزاء هذا الكتاب الشريف، وعلى حد قول العلامة السبحاني: "إن هدفه هجران روايات الشيعة بأي وسيلة ممكنة ولو كانت باطلة"^(٥٩).

٦- ان العلماء والفقهاء -كما يلاحظ الشيبيري- حتى بعد التقسيم الرباعي للحديث لابن طاوس لم يهجروا الاخبار غير الصحيحة من الحسن والموثق، فان عدم اتصاف رواية بالصحة بالمعنى المصطلح لا يبرر تركها وعدم الاحتياج اليها.

٧- لقد وقع اليهودي في خلط واشتباه -كما يقول جاويدان- عندما حسب كل رواية غير صحيحة مجعولة وموضوعة، فهناك فرق واضح بين الموضوع والضعيف، فقد يطابق الضعيف الواقع فلا يكون موضوعاً، وقد يخالف الصحيح الحقيقة فيكون مجعولاً، كما ان الحديث المجعول قد يكون ضعيفاً بحسب

الموازن الحديثية وقد يكون صحيحا احيانا، فتسرع اليهودي في نعت الأحاديث بالوضع في غير محله^(٦٠).

٨- ان رواية حماد عن الإمام الصادق عليه السلام لا شبهة في صحة سندها، -باعتراف اليهودي- ولا يوجد أي مشكلة في متنها خلافا لما توهمه اليهودي من الأوهام الثلاثة في نقد متنها، وذلك لأنه:

أ- ان دعوى اقتصار حماد على رواية عشرين من اصل سبعين سمعها من الصادق عليه السلام لا يمكن أن تثبت بحسب قواعد اليهودي، لأنها رواية مرسلة في كتاب النجاشي^(٦١) الذي نقل اليهودي الرواية عنه، وفي كتاب الكشي وان كانت مسندة^(٦٢) الا أن في سندها محمد بن عيسى اليعقوبي الذي بالغ اليهودي في تضعيفه^(٦٣).

ب- ان مجرد رواية كتاب قرب الاسناد لعشرين رواية عن حماد لا يعني انها هي نفسها التي انتهى حماد الى روايتها من السبعين، وأنى لليهودي باثبات ذلك؟ قال الشيخ السبحاني: "فنحن نسأل الكاتب بأي دليل يقول إن ما اقتصر عليه حماد من عشرين حديثا هي نفس ما وردت في قرب الإسناد عنه في الصحائف المذكورة، مع أن لحامد روايات عن أبي عبد الله بلا واسطة تقرب الستين في الجوامع الحديثية من الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار وغيرها من الكتب الحديثية. فلماذا لا تكون تلك الأحاديث العشرون ما ورد في تلك الجوامع الحديثية دون ما ورد في قرب الإسناد . لماذا لا تكون مبنوثة بين تلك الجوامع وبين قرب الإسناد، فإن مجرد ورود عشرين حديثا في قرب الإسناد لا يكون دليلا على أن ما اقتصر عليه حماد هي تلك الأحاديث العشرون مع أن أحاديثه مبنوثة في الجوامع الحديثية قرابة ستين حديثا، وكلها عن الإمام الصادق بلا واسطة . وحتى يقف الكاتب على تلك الأحاديث نأتي بإجمال ما وقفنا عليه : لاحظ الكافي الأجزاء والصفحات والأحاديث التالية:

ت- ج ١ ص ٢٨٦ ح ٤ ج ٢ ص ٤٦٧ ح ٥ ج ٢ ص ٦١٣ ح ٢ ج ٥ ص ٣٧٦ ح ٥ ج ٦ ص ٤٦ ح ٢ ج ٦ ص ١٦٧ ح ٢ ج ٦ ص ٤٧٩ ح ٦ ج ٦ ص ٤٩٤ ح ٥ ج ٦ ص ٤٩٦ ح ٧ ج ٨ ص ٣٠٣ ح ٤٦٦ . ولاحظ الفقيه الأجزاء والصفحات والأحاديث التالية: ج ٢ ص ٢٩٦ ح ٢ ص ٢٥٠٥ ج ٣ ص ٤٢٩ ح ٤٤٨٧ ج ٤ ص ١٠١ ح ٥١٨٢ . ولاحظ التهذيب الأجزاء والصفحات والأحاديث التالية : ج ١ ص ٣٧٤ ح ٤ ج ٢ ص ٨١ ح ٦٩ ج ٣ ص ٢٣ ح ٨١ ج ٣ ص ١٧٠ ح ١ ج ٤ ص ٣٣١ ح ١٠٧ ج ٥ ص ١٦٣ ح ٧١ ج ٥ ص ٢٣٢ ح ٥١٢٥ ج ٥ ص ٣٨٦ ح ٢٦١ ج ٥ ص ٤٣٠ ح ١٤٠ ج ٥ ص ٤٤٧ ح ٢٤٠ ج ٥ ص ٢٨٧ ح ٨٣٢ ج ٦ ص ٢٧٥ ح ١٥٣ ج ٦ ص ٢٨٧ ح ٢٠ ج ٧ ص ٦١ ح ٧ ج ٩ ص ٢٠ ح ٨١ ج ٩ ص ٤٣٣ ح ٣٩ . وأما ما رواه المحدثون عنه (أي عن حماد) في مختلف الكتب من الاستبصار وأمالى الصدوق وكامل الزيارات، والخصال،

وإكمال الدين وثواب الأعمال وتفسير القمي، ومعاني الأخبار، وبصائر الدرجات، وقصص الأنبياء للراوندي (المخطوط)، والإمامة والتبصرة، وأربعين الشهيد، فحدث عنه ولا حرج^(٦٤).

ث- مجرد كون حمادا في عمر الثالثة عشرة أو دونها لا يمنع أن يقول الإمام له: "ما أقبح بالرجل أن يأتي عليه ستون سنة أو سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة" لماذا لا نفهم أن الإمام عليه السلام يحذر الفتى من هذه العاقبة؟ فيقول له اعرض عليّ صلاتك وإن كنت تظن أنك تحسنها فإن كثيرا من الناس يعتقدون بصحة صلاتهم خلافا للواقع، ويكبرون على هذا الجهل المركب. ولذلك نجد الإمام عليه السلام يردد العمر بين الستين والسبعين، ولو كان المراد حماد لما كان معنى لهذا التردد.

ومما يؤيد كون حماد فتى أن الإمام قال له "تحسن أن تصلي يا حماد؟"، ومثل هذا الخطاب لا يليق إلا مع الفتيان، ولو كان مع شيخ لقال له مثلا: "اعرض علي صلاتك يا أبا فلان، كي اصححها لك". هذا فضلاً عن وجود روایتين أخريين اغفلهما البهودي متعمدا وهما رواية المفيد والنجاشي^(٦٥) أن حمادا مات عن نيف وتسعين عاما. فعمد البهودي الى رواية الكشي التي تؤيد نظريته وأهمّل رواية النجاشي التي يرجحها دائما إلا في هذا الموضع.

ج- أن مجرد حفظ حماد لكتاب حريز لا يعني تأدبه بكل ما فيه فكم بين النظرية والتطبيق، وهل كل من حفظ قواعد النحو صار فصيحاً لا يلحن؟ فمن ادعى البهودي أن حمادا تأدب بكل ما في كتاب حريز حتى جزم بأن الرواية مختلقة ومزورة، وهل هذه نتائج نظريته الحصينة المحكمة؟.

ح- ما فائدة أن يخلّق الزنديق أو المغالي حديثاً يطابق به كتاب حريز الذي هو مطابق للواقع بحسب اعتقاد البهودي؟.

٩- ما لاحظته السيد ثامر هاشم حبيب العميدي في كتابه : ((مع الكليني وكتابه الكافي)) بقوله: "ثم حاول المتأخرون وشرّاح الكافي تطبيق هذا الاصطلاح على أحاديث الكافي حتى بلغ الضعيف من أحاديث الكافي . بحسب الاصطلاح الجديد . (٩٤٨٥) حديثاً، وما تبقى من الأحاديث موزعاً على الصحيح والحسن والموثّق بحسب الأرقام التالية: الصحيح= (٥٠٧٢) حديثاً، والحسن= (١٤٤) حديثاً، والموثّق= (١١٢٨) حديثاً. وقد علمت أنّ تطبيق الاصطلاح على أحاديث الكافي لم يُلحظ فيه ما جرى عليه ثقة الإسلام من إطلاق لفظ الصحيح على ما اقترن بالقرائن المتقدّمة التي صار فقدان معظمها سبباً للتصنيف الجديد . وهذا هو الذي نعتقده، إذ لو كانت الأحاديث الضعيفة بهذا المقدار واقعاً، فكيف يصحّ لمثل الشيخ المفيد أن يقول عن الكافي بأنّه من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة؟ وكيف يشهد من مثل النجاشي بأنّ الكليني كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم؟ ومن هنا يعلم بأنّ ما قام به محمد باقر البهودي من انتقاء الصحيح من الكافي، وجمعه في كتابه (زبدة الكافي)، إنّما هو انتقاء بحسب

المصطلح الجديد، كما أنه ليس مُبتكراً لهذا العمل، بل سبقه إليه بعض أعلام الطائفة وشيوخها، كالشيخ حسن بن الشهيد الثاني (ت ١٠١١هـ) في كتابه «منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان». وليس في عمل الشيخ حسن رحمه الله ما يوحي بانحصار «الصحاح والحسان» بما في «منتقى الجمان»، بخلاف الحال في "زبدة الكافي". وهذا العمل لا يكون وسيلة للطعن. كما قد يتوهمه البعض. في أصل الكافي؛ لابتئاته على أساس ليس مُلزماً للكليني، وهو الاصطلاح الجديد.

١٠- وبقطع النظر عن فساد المنهج وصحته، فلنا أن نؤاخذه أيضاً على عدم استحكام تطبيق منهجه، وفرق بين نقد المنهج وبين كيفية استعماله. لقد أخفق البهبودي في جمع كل ما هو صحيح. حتى على المصطلح الذي التزمه، والمنهج الذي انتهجه. فترك الكثير مما هو صحيح ولم يورده في كتابه، وهذا يُنم عن وجود ثغرات في عمله. وكمثال على ما نقول: أنك لا تجد في (زبدة الكافي) الحديث الثالث من باب الماء الذي لا ينجسه شيء، مع أن رجاله كلهم من الصحيح، والظاهر أنه ترك لأن ظاهره من قول زرارة في الكافي، إذ لم يرفع إلى المعصوم عليه السلام، ولكن الشيخ رواه بالنص عن الكليني، مسنداً إلى أبي جعفر عليه السلام، وهذا السند من الصحيح بحسب الاصطلاح اتفاقاً، لكن الحديث أهمل في زبدة الكافي^(٦٦).

والشيء نفسه ينطبق مع الحديث الرابع من أحاديث باب طهور الماء، فقد رواه الكليني عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، وهذا السند من الصحيح بحسب الاصطلاح اتفاقاً، ومع هذا فلم يذكر الحديث في زبدة الكافي! والطريف أن متن هذا الحديث هو متن الحديث الخامس من الباب المذكور بلا أدنى اختلاف، فكلاهما في سؤال الإمام الصادق عليه السلام عن ماء البحر: أظهور هو؟ فكان الجواب في الموردين ب: (نعم). وفي زبدة الكافي انتقى الحديث الخامس دون الرابع!

وكمثال ثالث ما ورد في الكافي بهذا السند: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد (وهو ابن عثمان)، عن الحلبي (وهو عبيد الله بن علي) عن أبي عبد الله عليه السلام. وهذا السند صحيح بلا خلاف، وقد أخرجه صاحب المنتقى عن الكافي؛ لكنه أهمل في زبدة الكافي.

وكمثال أخير، فإنه لم يذكر في زبدة الكافي الحديث المروي في باب رواية الكتب والحديث بهذا السند: «وعنه. أي: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد. وهو ابن عيسى.؛ ومحمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يجيئني القوم فيستمعون مني حديثكم...» على الرغم من صحة السند بحسب الاصطلاح^(٦٧).

١١- وثمة شيء آخر يجب الالتفات إليه وهو كون الأحاديث الضعيفة في الكافي بحسب الاصطلاح، غالباً ما تجد مضامينها أو نصوصها، مخرجةً من طرق أخرى صحيحة في الأبواب نفسها التي اشتملت على تلك الضعاف- فيما تتبعناه-. وهذا يعني أنّ شهرة الخبر روائياً لم تلحظ في هذا المنهج، وتعبير أدق: إنّ زبدة الكافي زبدة للأسانيد لا للمتون، لأنّ أغلب الأسانيد التي أهملها في الزبدة اتفقت متونها إما بالنصّ تارةً أو المضمون تارةً أخرى مع المتون المروية بالأسانيد الصحاح، ومع هذا فإنّ ما فاتته منها ليس قليلاً^(٦٨).

١٢- يلاحظ السبحاني ان نعت اليهودي أخبار "من بلغ" بالوضع، وهي المستند الشرعي لقاعدة التسامح في أدلة السنن، ليس له من مبرر، فلماذا لا يمكن أن يتفضل الله سبحانه على عبده بثواب عمل صدر منه عن صدق نية وحسن سريرة عندما عرف ان عليه ثواباً وأجراً؟ فهل ادركنا المصالح الواقعية والملاكات الحقيقية للتشريعات الالهية حتى نعد ذلك أمراً مستكراً، فنصف رواياته بالوضع؟ لقد اعتمد اليهودي على وجهة نظر شخصية ذاتية.

إنّ استنكار حديث ليس مبرراً لنقده، بل لابد من الاطلاع على جهود العلماء في نطاق موضوع الحديث، فلعل هناك تفسيراً منطقياً توصلوا اليه يزيل حالة الاستنكار هذه^(٦٩).

ثم ان يكون ملاك المثوبة والعقوبة على النية هو الذي يميز التعبد بالشرائع السماوية عن القوانين الوضعية، لأن ملاك "نية المؤمن خير من عمله"^(٧٠) ينسجم تماماً مع نظر الله للقلوب لا للصور، وأمثال قاعدة التسامح في النظر للنية، الاجزاء في صورة التخيير الذي جعل الامام ملاكه التسليم في قوله: "بأيهما أخذت من باب التسليم وسعك"^(٧١).

١٣- إن المراجع لكتاب اليهودي "معرفة الحديث" لا يراه من اصحاب الاستدلال العلمي المحكم بل يكثر في كتابه من الأدلة الخطابية التي تفتقر الى المقدمات المسلمة، بل كثيراً ما يبدي الرأي بدون أي دليل، بل يتخذ من نظريته المفتقرة الى الدليل أساساً للاستدلال^(٧٢)، فالكتاب ماعدا فصل الضعفاء وفصل الكتب الموضوعة على الثقات، عبارة عن سرد روايات متتالية بدون تعليق، سوى ما يضعه لها من عنوان قد لا يكون منطبقاً على مضمونها، ويستغرب القارئ من استعراضه لبعض تلك الروايات، ويتساءل عن صلتها بما بعدها وما قبلها، وبعد كل مجموعة من الروايات المعنونة يكتب اسطراً تمثل رأيه في مسألة قد يكون لها علاقة ببعض تلك الروايات، أو لا يكون، دون أن يحلل متون الروايات ويربطها باستنتاجه بل يكتفي بخطبة تكشف عن نظريته، بدون أن يذكر أي دليل إلا ما ندر كما في مقدمة كتابه حين تعرض لرواية حماد بن عيسى. وهذه طريقة غريبة في التأليف، لعله يتأسى فيها بالسلف في عصر بداية التأليف.

هذا الى ملاحظات أخرى دعت علماء الامامية والحوزات العلمية الى انتقاد النظرية بقسوة ومن جملة هذه النقود ما عن:

١- آية الله صادق الحسيني الروحاني: حيث أجاب على السؤال التالي:

ما رأيكم بكتاب (صحيح الكافي) للبهودي؟

الجواب: ما رأيتم كتابه ولا أريد أن أراه؛ ضرورة أنه لا يمكن كتابة كتاب صحيح على جميع المباني الرجالية، كما أنه دعوة عملية لإغلاق باب الاجتهاد الرجالي، وهي مرفوضة عندنا جملةً وتفصيلاً^(٧٣).

٢- آية الله علي الحسيني الميلاني: حيث أجاب على السؤال التالي:

ما رأيكم بالبهودي صاحب (صحيح الكافي)؟

الجواب: لم تعبأ الحوزة العلمية بأعماله المذكورة ولا قيمة لها في الأوساط العلمية^(٧٤).

٣- الشيخ عبد الرسول غفاري في كتابه "الكليني والكافي" في مختصرات الكافي:

- مختصر محمد باقر البهودي المطبوع اخيرا في بيروت في ثلاثة أجزاء وقد أسماه بصحيح الكافي نهج فيه طريقا غير مرضي ، أسقط ما يقارب نصف احاديث الكتاب واختار الصحيح حسب مذاقه الخاص ولا احسبه يجيد هذا الفن أو يحسن اختياره، بل أن ذلك موكل الى علماء الطائفة ومراجعها لأنهم منزهون عن الأهواء والميول والله اعلم بالسرائر.

- وقد غير عنوان هذا المختصر في الطبعة الثانية فأسماه : بريدة الكافي وهذا خير دليل على سوء فعلته السابقة، ولا أدري ما هو المبنى الذي يسير عليه فلا هو يطابق مسلك القدماء كما أنه نأى عن مذاق المتأخرين ومن مثله يصدق عليه القول : حاطب ليل^(٧٥).

٤- السيد مرتضى العسكري في معالم المدرستين للسيد العسكري:

وقد ألف احد الباحثين في عصرنا صحيح الكافي اعتبر من مجموع ١٦١٢١ حديثا من أحاديث الكافي ٣٣٢٨ حديثا صحيحا وترك ١١٦٩٣ حديثا منها لم يرها حسب اجتهاده صحيحة

وقال: صحيح الكافي تأليف محمد باقر البهودي، ط . بيروت سنة ١٤٠١ هـ . ولما كان المؤلف قد اعتمد في عمله على الأقوال المنقولة عن كتاب الرجال المنسوب إلى ابن الغضائري أبي الحسين أحمد بن الحسين (كان معاصرا للنجاشي والطوسي) وعلماء الدراية والرجال ينكرون وجود كتاب كهذا لابن الغضائري، لهذا لم يلق عمله المذكور القبول في الحوزات العلمية . راجع حرف الرائ من الذريعة بترجمة رجال ابن الغضائري (ج ١٠ / ٨٧ - ٨٩) وحرف التاء بترجمة كتاب تفسير العسكري (ج ٤ / ٢٨٨ - ٢٩١)، وفصل " التشكيك في نسبة الرجال إلى ابن الغضائري " الحكم عليه بالوضع والاختلاق من المقدمة السادسة بمعجم رجال الحديث (ج ١ / ١٠٢ - ج ٣ ص ٢٨٣)^(٧٦).

الخاتمة:

توصل البحث إلى جملة من النتائج لعل أهمها:

- ١- لا يكفي التخصص الأكاديمي في علم من العلوم الدينية. للحكم على هذه المنظومة الواسعة التي تستمد جذورها من عالم الغيب. بل أن هذا الأمر يغدو خطيراً إذا قام على نظرة شخصية متعصبة، تكتفي بما عندها من أفق معلوماتي، لتسقيط جهود المجتمع العلمي.
- ٢- لقد حاول البهبودي من خلال معلوماته عن قواعد الحديث والتحديث. ليس فقط نقد علماء الحديث وقواعدهم بل نقد الحديث بما اشتمل عليه متنه من معارف يفتقر إلى أدوات فهمها فضلاً عن نقدها.
- ٣- قد يكون أساس العقدة في تعاطي الأكاديميين المتدينين مع التراث الحديثي هو محاولتهم إخضاع متنه للمنطق البشري. للتخلص من الحرج الذي يسببه انتماؤهم لهذا الدين الذي تشتمل نصوصه على ما لا ينسجم مع هذا المنطق. لأنه . ببساطة . ليس وليد من رحم هذا المنطق، كما في قوله تعالى: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(٧٦).

هوامش البحث:

(١) الشيخ محمد باقر البهبودي (١٩٢٩-٢٠١٥م)، وهو عالم دين شيعي وأستاذ جامعي معاصر في طهران، متخصص في علم الحديث. ولد الشيخ سنة (١٣٠٨ هجري-شمسي)، تتلمذ عند السيد الخوئي والسيد الحكيم والسيد الخميني.

اهتم البهبودي بمشروع تنقية التراث وقام بعملية جريئة أثارت لغطاً وردود أفعال كبيرة، حيث تبنى غريزة أحد أهم مصادر الحديث في المذهب الإثني عشري وهو كتاب الكافي للشيخ محمد بن يعقوب الكليني، فقام البهبودي بتحقيق هذا الكتاب وتنقيته مما بدا له أنه ضعيف ومكذوب، فكانت النتيجة التي توصل إليها هي صحة ربع الكتاب فقط (٤٢٨ من أصل ١٦١٩٤ أثر)،. وللدفاع عن منهجه في تحقيق الأحاديث، عمد البهبودي إلى كتابة عدة كتب في هذا المجال، من أهمها: كتاب معرفة الحديث وكتاب علل الحديث، فضلاً عن العديد من المنشورات والمقالات الصحفية. الجدير بالذكر أن البهبودي عندما أصدر النسخة الفارسية من كتاب صحيح الكافي قام صاحب المطبعة -وبضغط من مراجع دينية- بتغيير

عنوان الكتاب إلى (زبدة الكافي)، كما قام المرجع الشيخ حسين علي المنتظري -وكان نائب الإمام روح الله الخميني وقتها- باستدعاء البهودي وأمره بسحب جميع النسخ من الأسواق بما فيها النسخة العربية -حسب ما ذكره المرجع الشيخ جعفر السبحاني في حوار مع صحيفة كيهان. ويرى البهودي أن حملات النقد ضده كانت بسبب تسميته لكتابه (صحيح الكافي) إذا أن هذه التسمية أدت -في نظره- إلى تساؤل كثير من الناس عما يرويه العلماء والخطباء ومدى صحته وسلامته.

وقد صدر الكتاب في بداية الثمانينات في بيروت تحت عنوان (صحيح الكافي) إلا أنه لما أراد إصداره في إيران تغير اسمه بعد صدوره إلى "زبدة الكافي" ومن الواضح أن هذا العنوان أقل وطأة من الأول، ذلك أن زبدة الكافي أو "كزبدة كافي" باللغة الفارسية والذي يعني "منتخب الكافي" لا يدل سوى على انتخاب المؤلف لبعض الروايات ورغبته في جمعها دون المساس ببقية الروايات الأخرى، أما عنوان "صحيح الكافي" فيعني تلقائياً الحكم بالضعف على بقية الروايات وأنها ليست صحيحة. ينظر حيدر حب الله نظرية السنة في الفكر الامامي الشيعي، ط ١، بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٦م، ص ٥٦٤

(٢) البهودي، محمد باقر، معرفة الحديث، ط ١ بيروت: دار الهادي، ١٤٢٧هـ، ٥٦-٥٧.

(٣) معرفة الحديث ص ٦٥.

(٤) معرفة الحديث ص ٢٢-٢٣.

(٥) الكافي ٣/٣١١ والتهذيب ٢/٨١.

(٦) النجاشي ١٠٩.

(٧) معرفة الحديث ص ٢٦.

(٨) ينظر: آقا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٠/٨١: "وفي القرن السابع الف السيد أبو الفضائل أحمد بن طاوس الحلبي كتابه "حل الاشكال" وادرج فيه ألفاظ تلك الأصول الأربعة على ما وصل إليه من مشايخه مسندا إلى مؤلفيها وادرج أيضا ألفاظ كتاب "الضعفاء" المنسوب إلى ابن الغضائري، وقد وجده السيد منسوباً إليه من غير سند إليه، كما صرح بذلك للخروج عن عهده وليكون كتابه جامعاً لجميع ما قيل في حق الرجل ...

وفي ص ٨٨: " (١٦٤ : رجال ابن الغضائري الضعفاء) المعبر عنه بكتاب الضعفاء أيضا . قد بسطنا القول فيه في (ج ٤ ص ٢٨٨ س ١٢) وذكرنا أننا لم نجد منه أثراً قبل عصر السيد ابن طاوس المتوفى (٦٧٣هـ) فإن السيد في أواسط القرن السابع وجد هذا الكتاب منسوباً إلى ابن الغضائري من غير سماع أو رواية أو إجازة من أحد من مشايخه فادخل مقالاته في كتاب رجاله الموسوم "بحل الاشكال" في تراجم الرجال بعد ذكر ما كان موجوداً في الأصول الأربعة الرجالية التي وصلت إليه بطرقه إلى مشايخه، وصرح بخروجه عن عهده ما وجده فيه، وأنه إنما أدخل ما فيه في كتابه ليكون كتابه شاملاً لكل ما قيل في حق المترجم له وقد ذكرنا في (ج ٤ ص ٢٩٠) أن نسبة كتاب الضعفاء هذا إلى ابن الغضائري المشهور الذي هو من شيوخ الطائفة ومن مشايخ الشيخ النجاشي أجحاف في حقه عظيم، وهو أجل من أن يقتحم في هتك أساطين الدين حتى لا يفلت من جرحه أحد من هؤلاء المشاهير بالتقوى والعفاف والصلاح، فالظاهر أن

المؤلف لهذا الكتاب كان من المعاندين لكبراء الشيعة وكان يريد الوقعة فيهم بكل حيلة ووجه، فألف = هذا الكتاب وادرج فيه بعض مقالات ابن الغضائري تمويها ليقبل عنه جميع ما أراد اثباته من الوقائع والقبائح والله أعلم. والى هذا الرأي ذهب السيد الخوئي في معجم رجال الحديث ٩٦/١.

(٩) معرفة الحديث ١٨٦.

(١٠) النجاشي ١١٥.

(١١) من لا يحضره الفقيه ٤/٤٤٤.

(١٢) رجال الكشي ٢/٤٥٨.

(١٣) نفس المصدر ٢/٤٥٨.

(١٤) معرفة الحديث ١٨٨-١٨٩.

(١٥) رجال الكشي ٢/٤٣٦.

(١٦) معجم رجال الحديث ٤/٣٤٤.

(١٧) ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي (ت ٥ ق) رجال ابن الغضائري، تحقيق: محمد رضا الجلالى، قم: دار الحديث ١٤٢٢هـ، ١١٠.

(١٨) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ط ٩ تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ ٣٧٩/١.

(١٩) الكشي ٢/٤٤٣.

(٢٠) النجاشي ١٢٨ وينظر مناقشة الخوئي لمذكره النجاشي وبيان عدم دلالة على الطعن فيه معجم الرجال ٤/٣٤٤.

(٢١) الخوئي ٤/٣٤٤.

(٢٢) معرفة الحديث ٣٣٠.

(٢٣) معجم رجال الحديث ١٩/٣٣٠.

(٢٤) معجم رجال الحديث ١٩/٣٢٩.

(٢٥) معرفة الحديث ٢٦٣.

(٢٦) النجاشي ٢٩٠.

(٢٧) الكشي ٢/٥٢٤ و ٧٩٣.

(٢٨) معجم رجال الحديث ١٣/٢٨٠.

- (٢٩) معرفة الحديث ٣١٥.
- (٣٠) النجاشي ٣٣٣.
- (٣١) النجاشي ٣٤٨.
- (٣٢) الكشي ٨١٧/٢.
- (٣٣) النجاشي ٣٣٤.
- (٣٤) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، رجال الطوسي، ط ١ تحقيق: جواد القبومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ١٤١٥هـ، ٣٦٣ تحت الرقم ٥٣٩١.
- (٣٥) ضعفه الهبودي في معرفة الحديث ١٦٦، تخلصا من روايته الصحيحة السند عند جميع علمائنا حيث روى الكليني في الكافي ٥٣/١ عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن الحسن بن ابي خالد شينولة، قال قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن ابي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وكانت النقية شديدة فكتبوا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا، فقال: حدثوا بها فإنها حق. وهي تنسف ما بناه البهودي كما سيأتي في المناقشة.
- (٣٦) خلاصة الأقوال ٦٣.
- (٣٧) معرفة الحديث ٢٧٥ .
- (٣٨) النجاشي ٣٤٨.
- (٣٩) ينظر صحيح الكافي ١/ المقدمة (ز) .
- (٤٠) صحيح الكافي ١/ المقدمة (ط).
- (٤١) صحيح الكافي ١/ المقدمة (يج).
- (٤٢) سورة الحديد ٢٠.
- (٤٣) سورة الأعراف ٢٠٥.
- (٤٤) ينظر في هذا الشأن العقائد الإسلامية اعداد مركز المصطفى للدراسات الإسلامية برعاية المرجع الديني الأعلى السيد السيستاني مد ظله، بحث معرفة النفس، قم: مركز المصطفى ١٤١٩هـ. ١/ ٢٥٦.
- (٤٥) الأملي، السيد ركن الدين حيدر بن السيد تاج الدين علي بادشاه (٧٢٠-٧٨٧هـ)، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، ط ١ تحقيق: هنري كوريان، بيروت: مؤسسة التاريخ ٢٠٠٥م، ص ٢٨.
- (٤٦) ابن شهر آشوب في المناقب (٣٧٧/١).

(٤٧) الكفعمي، ابراهيم بن علي (ت ٩٠٥هـ)، البلد الأمين، مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الإسلامية، قرص مضغوط تور ٢-جامع الأحاديث"، عن نسخة حجرية، ص ٢٩٧ وما بعدها.

(٤٨) ينظر كمثل على ذلك تعقيب العلامة المجلسي على حديث الملاء الأعلى (البحار ٤/١٧٣) .

(٤٩) الكافي ٥٣/١.

(٥٠) المظفر، محمد رضا (١٣٢٢-١٣٨٤هـ)، اصول الفقه، قم: مؤسسة النشر التابعة لجامعة المدرسين، لا سنة طبع، ٩٦/٣

(٥١) الكافي ٥٢/١ عن علي بن ابراهيم عن ابيه وعن احمد بن محمد بن خالد عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: إذا حدثتم بحديث فأسندوه الى الذي حدثكم، فإن كان حقا فلكم وإن كان كذبا فعليه". وهو مروي عن مسعدة بن صدقة بلفظ مقارب. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٤/١ عن ابي امامة عن النبي ص : " من حدث حديثا كما سمع، فإن كان برا وصدقا فلك وله، وإن كان كذبا فعلى من بدأه.

وفي لسان الميزان ٢٢/٦ وميزان الاعتدال ٩٨/٤ عن سعيد بن عمرو عن جعفر بن محم عن ابيه عن جده عن ابيه عن علي قال: قال رسول الله: إذا كتبت الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يكن حقا كنتم شركاءه في الأجر، وإن كان باطلا كان وزره عليه.

(٥٢) ينظر نظرية جعل العلمية والطريقة للمحقق النائيني، الميرزا محمد حسين (ت ١٩٣٦م)، فوائد الأصول، تقرير بحثه الأصولي، بقلم محمد على الكاظمي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي ١٨١/٣

(٥٣) سيأتي في الفصل الأول التعرض بشيء من التفصيل لانجاز الوحيد البهبهاني على صعيد حل الشبهة الاخبارية في طلب اليقين.

(٥٤) ينظر الكافي ١/ ٤٠١: عن الصادق عليه السلام: إن حديثنا صعب مستصعب، لا يحتمله إلا صدور منيرة...، وبصائر الدرجات فقد روي فيه بعدة اسانيد عنه عليه السلام : إن حديثنا صعب مستصعب= لا يحتمله الا نبي مرسل أو ملك مقرب ومن الملائكة غير مقرب . (الصفار، أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ (ت ٢٩٠هـ)، بصائر الدرجات، طهران: مطبعة الأحمدية، ١٤٠٤هـ، ٤١-٤٢).

(٥٥) النعمان المغربي، القاضي النعمان بن محمد التميمي (ت ٣٦٣هـ)، شرح الأخبار، تحقيق السيد محمد حسين الجاللي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، ٢/ ٣٨٢.

(٥٦) نهج البلاغة - خطب الامام علي عليه السلام ٢/ ١٦١.

(٥٧) نفس المصدر ٢/ ١٦٢

(٥٨) السبحاني: جعفر، رسالة نقدية على حوار اليهودي، صحيفة كيهان فرهنگي، عدد ٩، ٣٤، ١٩٨٦.

(٥٩) السبحاني: المقدمة على الجامع للشرائع. نقلا عن حيدر حب الله : نظرية السنة في الفكر الامامي الشيعي، ط ١ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي ٢٠٠٥م، ٥٧١ فقرة هامشية (٨) وبمراجعة مقدمة السبحاني على جامع الشلائع لم نغثر

على هذه العبارة فلعلها من المصدر الآخر الذي وجه في الشيخ السبحاني النقد الى الهبوبودي وهو الرسالة النقدية المتقدم الاشارة اليها في صحيفة كيهان. (ينظر يحيى بن سعيد الحلي، الجامع للشرائع، تحقيق: جماعة من الفضلاء بأشراف جعفر سبحاني، قم: مؤسسة سيد الشهداء، ١٤٠٥هـ، المقدمة بقلم الشيخ السبحاني بقلم الشيخ السبحاني ١١-١٥).

(٦٠) الشبيري، محمد جواد، نكاهه به مصباحه، ص ١٣

(٦١) النجاشي ١٤٢.

(٦٢) رجال الكشي ٦٠٤/٢.

(٦٣) معرفة الحديث ٣١٥.

(٦٤) السبحاني: المقدمة على الجامع للشرائع ١٤/١٣: المقدمة على الجامع للشرائع ١٤/١٣: المقدمة على الجامع للشرائع ١٤/١٣

(٦٥) قال: السبحاني: المقدمة على الجامع للشرائع ١٥-١٦: إن ما نقله عن أبي عمرو الكشي صحيح غير أنا نسأله كيف غفل (أو تغافل) عن نقل ما في فهرست ابن النجاشي فإنه قال: " مات حماد بن عيسى غريقاً بوادي قناة وهو واد يسيل من الشجرة إلى المدينة وهو غريق الجحفة في سنة تسع ومائتين، وقيل ثمان ومائتين، وله نيف وتسعون سنة رحمه الله " (لاحظ فهرست النجاشي طبع بمباي ص ١٠٤ ترجمة حماد) . وعلى ذلك يكون عمره حين خاطبه الإمام عليه السلام في الحديث على الأقل (٣٤ سنة)

وعلى حمل " نيف " على الثمانية يكون (٣٧ سنة). وعند ذلك تصح مخاطبة الرجل الكامل الذي يقارب عمره " الأربعين " بهذا الكلام . وليس ابن النجاشي وحيداً في هذا النقل فقد نقل شيخنا المفيد بأن حماداً عاش نيفاً وتسعين. (لاحظ معجم رجال الحديث ج ٦ ص ٢٢٧) . وعلى ذلك فلو كان من نية الكاتب هو تحقيق الحق، فلماذا نقل قول الكشي الذي يتوافق مع ما يتبناه وتغافل عن ذكر قول ابن النجاشي والشيخ المفيد الذي يخالف ما يتبناه . أهكذا يكون أدب العلم والتحقيق؟

(٦٦) العميدي، ثامر هاشم (معاصر)، مع الكليني وكتابه الكافي، منشور على موقع حديث الشيعة: ٢٣٠.

<http://www.hadith.net/ar/post/١٧٦٦//>

(٦٧) المصدر السابق ٢٣١.

(٦٨) المصدر السابق ٢٣١-٢٣٢.

(٦٩) رسالة نقدية ٣٥.

(٧٠) حديث نبوي شريف، رواه الفريقان ينظر الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، وسائل الشيعة، ط ٥ تحقيق عبد الرحيم الرياني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٣هـ. ٣٥/١، وابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تأويل مختلف الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت: دار الكتب العلمية، لا سنة طبع، ١٤٠

(٧١) الكافي ٦٦/١ وسندها معتبر حتى باصطلاح اليهودي.

(٧٢) من ذلك ما استدل به على ضعف احمد بن محمد بن خالد البرقي، الذي قال كل من النجاشي والطوسي أنه ثقة، وقال ابن الغضائري انه لم يكن الطعن فيه وإنما فيمن يروي عنهم، قال اليهودي في وجه عده من الضعفاء: " أقول هذا الذي ذكره في وصف الرجل جرحا وتعديلا، يفيدنا أنه لم يكن كذابا يكذب على اصحاب الأصول والمؤلفات، ولا مدلسا يسمي الضعفاء والمجروحين بغير ما اشتهروا به، ولكن الخطب في أخذه بالوجادة والاجازة من دون ميز بين صحيح النسخ ومدسوسها، فبعدما نراه يروي ويحدث عن الغلاة والزنادقة جهارا من دون تحرج، كيف نثق فيما كان يروي عن الثقات الأثبات بأنه لم يأخذ عن كتبهم إلا بعد التحرز التام عن مكائد الغلاة ودسائسهم.

واني بعدما تتبعت رواياته، وجدته يروي عن النسخ المجعولة الموضوعة على الثقات الأثبات كثيرا ومنها ما كان يرويه عن داود بن القاسم الجعفري أبي هاشم عن ابي جعفر الجواد في النص على الأئمة الإثني ووقوع الغيبة بالإمام الثاني عشر..... أخرجه الصدوق في كتابه العلل ٩٠/١، وفي عيون أخبار الرضا ٦٥/١ وأخرجه الكليني في الكافي ٥٢٥/١، والفاظ الحديث يسبه بترهات القصاصين لا سيما في أجوبة المسائل الثلاث: إذا نام الرجل أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يتذكر وينسى، وعن الرجل كيف يشبه ولده العمام والأخوال..." ينظر معرفة الحديث ١٧١.

ومن الواضح ان اليهودي هنا يجعل من نظريته -غير الثابتة- دليلا على ضعف البرقي الثقة بحسب لسان أئمة الجرح والتعديل، فمن الذي يقول بوضع هذا الكتاب على الجعفري الثقة العظيم القدر -بحسب النجاشي والطوسي- غير اليهودي ومن الذي يعتبر "أن الأحاديث المروية في النصوص على الأئمة جملة من خبر اللوح وغيره كلها مصنوعة في عهد الغيبة والحيرة وقبلها بقليل، فلو كانت هذه النصوص المتوفرة موجودة عند الشيعة لما اختلفوا في معرفة الأئمة الطاهرة هذا الاختلاف الفاضح، ولما وقعت الحيرة لأساطين المذهب وأركان الحديث سنوات عديدة" ينظر معرفة الحديث ١٧٢، فهذا القول لم يذهب اليه احد من علماء الإمامية غير اليهودي، واستدلالة غريب وكأنه لا خبر عنده عن محنة الشيعة في زمن الطغاة وكتمانهم للحديث وأخذهم بالتقية، وكأنه يجهل لأمر المنصور العباسي لواليه على المدينة على قتل كل من أوصى له جعفر بن محمد حتى وجده قد أوصى لماءة أحدهم المنصور اخفاء لأمر الإمامة (ينظر.....)، وكأنه يفترض ان الروايات لو كانت موجودة، فيجب أن تصل لكل محدث كما اليوم في عصر وسائل الاتصال الحديثة والانترنت، واغفل ان جل بضاعة بعض من يسميه من أئمة الحديث بضع مئات من الأحاديث لا يعرف غيرها.

(٧٣) موقع مكتب آية الله الروحاني (http://ar.rohani.ir/istefat-٦٠٧٣.htm).

(٧٤) استفتاء منشور بخط السيد الميلاني (http://alkafi.net/up/uploads/images/fileee٧c٠b٥d٤f٨.gif).

(٧٥) الكليني والكافي ٤/٤٥٣.

(٧٦) العسكري، السيد مرتضى (ت ١٤٢٨هـ)، معالم المدرستين، بيروت: مؤسسة النعمان بيروت: مؤسسة النعمان ١٤١٠هـ، ٢٨٢ / ٣.

(٧٧) سورة البقرة: ١-٣.

المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم.
- ❖ ابن الغضائري، احمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي (ت ق ٥) رجال ابن الغضائري، تحقيق: محمد رضا الجلالى، قم: دار الحديث ١٤٢٢هـ.
- ❖ ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) لسان الميزان، ط ٢، بيروت مؤسسة الأعلمي، ١٩٧١م.
- ❖ ابن شهر آشوب، (ت ٥٨٨هـ)، مناقب آل أبي طالب، تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٧٦هـ .
- ❖ ابن قتيبة، ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تأويل مختلف الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية، لا سنة طبع.
- ❖ أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي (ت ٤٥٠هـ) ، رجال النجاشي، ط ٥ تحقيق: السيد موسى الشيبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين ١٤١٦هـ.
- ❖ آقا بزرك الطهراني، العلامة الشيخ محمد المحسن المنزوي بن الشيخ علي الرازي المشتهر بأقا بزرك الطهراني (ت ١٩٧٠م)، الذريعة الى تصانيف الشيعة، الطبعة الثانية بيروت: دار الأضواء. ١٤٠٣هـ.
- ❖ الآملي، السيد ركن الدين حيدر بن السيد تاج الدين علي بادشاه (٧٢٠-٧٨٧هـ)، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، ط ١ تحقيق: هنري كوربان، بيروت: مؤسسة التاريخ ٢٠٠٥م.
- ❖ البهبودي محمد باقر (معاصر)، صحيح الكافي من سلسلة صحاح الأحاديث عند الشيعة، ط ١، بيروت: الدار الإسلامية، ١٩٨١م.
- ❖ البهبودي محمد باقر (معاصر)، معرفة الحديث، ط ١ بيروت: دار الهادي، ١٤٢٧هـ.
- ❖ الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، وسائل الشيعة، ط ٥ تحقيق عبد الرحيم الرباني، بيروت : دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٣هـ.
- ❖ الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي المشتهر بالعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، خلاصة الأقوال، تحقيق جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٧هـ.
- ❖ حيدر حب الله (معاصر)، نظرية السنة في الفكر الامامي الشيعي، ط ١، بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٦م.
- ❖ حيدر حب الله نظرية السنة في الفكر الامامي الشيعي، ط ١، بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٦م.
- ❖ الخوئي، السيد أبو القاسم (ت ١٤١٣هـ)، معجم رجال الحديث، ط ٢، النجف الأشرف: مطبعة الآداب ١٩٧٨م.
- ❖ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ط ٩ تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
- ❖ الشيبيري، محمد جواد، نكاهه به مصباحه

- ❖ شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط ١، (١٣٧٨هـ/١٩٥٩م).
- ❖ الصدوق، محمد بن علي الحسين (ت ٣٨١هـ)، عيون أخبار الرضا، ط ١، تحقيق: حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٤هـ.
- ❖ الصدوق، محمد بن علي الحسين (ت ٣٨١هـ)، من لا يحضره الفقيه، ط ٢، تحقيق: علي أكبر غفاري، قم: جماعة المدرسين.
- ❖ الصفار، أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ (ت ٢٩٠هـ)، بصائر الدرجات، طهران: مطبعة الأحمدية، ١٤٠٤هـ.
- ❖ الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، رجال الطوسي، ط ١، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ١٤١٥هـ.
- ❖ الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) تهذيب الأحكام، تحقيق: السيد حسن الخراسان، طهران: دار الكتب الإسلامية ١٣٦٥هـ.ش.
- ❖ العسكري، السيد مرتضى (ت ١٤٢٨هـ)، معالم المدرستين، بيروت: مؤسسة النعمان بيروت: مؤسسة النعمان ١٤١٠هـ، ٢٨٢ / ٣.
- ❖ القاضي النعمان، القاضي النعمان بن محمد المغربي (ت ٣٦٣هـ) المناقب والمثالب. ط ١. تحقيق: ماجد بن أحمد العطية بيروت: مؤسسة الأعلمي. ١٤٢٣ هـ.
- ❖ الكفعمي، إبراهيم بن علي (ت ٩٠٥هـ)، البلد الأمين، مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الإسلامية، قرص مضغوط "تور ٢-جامع الأحاديث"، عن نسخة حجرية
- ❖ الكليني، محمد بن يعقوب ت ٣٢٩هـ، الكافي، ط ٣، تحقيق علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية ١٣٨٨هـ.
- ❖ المجلسي، محمد باقر (ت ١١١١هـ)، بحار الأنوار، ط ٢، بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣م.
- ❖ المظفر، محمد رضا (١٣٢٢ - ١٣٨٤ هـ)، أصول الفقه، قم: مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين، لا سنة طبع.
- ❖ النائيني، الميرزا محمد حسين (ت ١٣٥٥هـ)، فوائد الأصول، تقرير بحثه الأصولي، بقلم محمد علي الكاظمي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- ❖ النعمان المغربي، النعمان بن محمد التميمي (ت ٣٦٣هـ)، شرح الأخبار، تحقيق السيد محمد حسين الجلاي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- ❖ الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٥هـ)، تعليقة على منهج المقال، قم: مركز المعجم: مكتبة أهل البيت، لا سنة طبع.
- ❖ يحيى بن سعيد، أبو زكريا نجيب الدين يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي (ت ٦٨٩هـ)، نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر، تحقيق: أحمد الحسيني ونور الدين الواعظي، النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ١٣٨٦هـ.

Summary :

١- The project focused Althveba Dr. Albahbuda on basic modern sources at the front of the four booksWhat concerns us in the experience is what put the theory to refine talking apply if true at all modern books were among his theory through his knowledge of modern and applied in his other true Kefy .

٢-The basis of his theory is that the way modern scholars of Sheikh Tusi time to this day is how vulnerable can be easily penetrated by lurking, which generates skepticism in Almrayat that are not available on the terms forefathers in the novel, Limited to hearing and reading the direct handling of the futility of the way into the latecomers Jamaluddin bin peacock (died ٦٧٣ AH) to

our present classification talk to the true and good and documented and weak and ineffective in the face of fraud and forgery.

٣-That explained the weaknesses of this project is to entrust a decision on the safety of modern Sagmh to men wound of view and the amendment in the body of the modern (not in Sindh as is natural in it) and therefore judged weak simply because violating the knowledge bases which opens the door to much difference in the most heinous of which the image of that to open the door to determine how to talk with no more dangerous than tucking unrestricted restrictions all men wound and the amendment restrictions.

٤-This project omits perhaps in good faith wisdom in the modern novel, and the use of scientists with him, knowing what is involved in the likelihood of non-conformity of fact which ensure this research Pthalith scientific and practical and economic life is based on taking the probability likely not neglect the scientific and practical data for the mere possibility of violation of reality.

٥- The fact that Albahbuda academic specialist in modern science was not enough to move from specification phase to phase calendar and sentencing therefore tools and introductions when hardworking Albahbuda is not available even to the little ones for not being Albahbuda Hozhoya so they noticed it Bodh it happened in the confusion of which has not been proven Sindh and between Thread or Almdjaol where according Albahbuda that every novel is incorrect Mdjaolh and placed the difference is clear when hardworking between the subject and the weak Weak reality, however, corresponds to not be the subject was contrary to the right shall Mdjaola this plus to the presence of correct methods of other books is not sufficient to news that their weakness, how it may be considered theme just because the board did not like him or that corroboration in this book was not fully looked.